أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة (2014-2018)

The impact of the oil tax onpublic spending oninvestment after oil pricesdecline in Algeria for the period (2014-2018)

أ/ بعلة الطاهر
مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية
طالب دكتوراه بجامعة البليدة 2 – لونيسي علي
أستاذ مساعد " أ "
بمعهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي تيبازة
baalatahar@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة 2014-2018، من خلال أولا التعرف على المفاهيم الأساسية للجباية البترولية والإنفاق العمومي ، وكذلك الدور الاقتصادي وتقسيمات العلمية والنظرية للنفقات العامة، ومعرفة الأثر الذي تحدثه الجباية البترولية على الإنفاق الحكومي عموما والاستثمار العمومي خصوصا. وذلك بعد تدهور أسعار البترول ومواكبة المستجدات على الساحة الاقتصادية خاصة بعد التوجهات الجديدة للسياسة العامة للدول في ما يتعلق بالاهتمام بالقطاعات الاقتصادية أكثر دخلا وأقل تكلفة إضافة إلا مواصلة الإصلاحات الضريبية الهادفة لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية،، لذا قمنا بتحديد أهم فترة ظهرت فيها الخلل ومقارنة تطور الجباية البترولية مع التغيرات في الاستثمار العمومي مستخدمين في ذلك المنهج التحليل الوصفي.

الكلمات المفتاحية:الجباية البترولية، الإنفاق العمومي.

Abstract :

this research paper aimed to highlight the impact of petroleum taxation on the public investment expenditures, after the decline of oil

prices in Algeria for the period 2014-2018. Firstly, we identified the basic concepts of petroleum taxation, public spending and its economic role, as well as the theoritical divisions of public expenditures. After that, we explored the impact of the petroleum taxation on public expenditures in general and on public investment in particular, especially after the decline of oil prices. In addition, we kept up with the development of economic arena after the new trends of public policy of countries in respect of interesting the economic sectors which have more income with less costs as well as continuing of taxation reforms which aim to replace the regular taxation instead of petroleum taxation. Therefore, we determined the most important period in which the imbalance occured, and compared the development of petroleum taxation with the changes in public investment using the descriptive analysis approach.

Key words: petroleum taxation, public expenditures.

أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة (2014-2018)

The impact of the oil tax onpublic spending oninvestment after oil pricesdecline in Algeria for the period (2014-2018)

المقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالإنفاق العمومي وذلك لارتباطه بمخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة، باعتباره واعتمادا على التفكير الكينزي محفز النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة في الدخل الوطني من خلال مضاعف الإنفاق وما يصحبه من دور ايجابي كامتصاص البطالة إضافة إلى أنه يساعد في زيادة الطلب الكلي ويساهم في تنويع الناتج المحلي الخام، وسواء كان هذا في الدول المتقدمة أو المتخلفة وخاصة في

الجزائر، ويبرز ذلك من خلال مختلف المخططات التي وضعتها الدولة بغية زيادة وجذب الاستثمارات.

إن الدارس للعوامل المؤثرة في الإنفاق العمومي يجدها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة،منها منها ما هو داخلي يتعلق الإنفاق ذاتها، ما يتعلق بالجانب المالي أو الموارد الطبيعية والعنصر البشري، ومنها ما هو خارجي كتحديات الجانب التشريعي والمناخ الاقتصادي والتوجه السياسي ، ونحن في دراستنا هذه نركز على العوامل الخارجية وبالتحديد نأخذ بالدراسة الجانب المالي، فندرس أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة 2014-2018.

بناء على ما تم طرحه سابقا، ومن أجل مناقشة الموضوع من بعض جوانبه، حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هو أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة 2014-2018 ؟**

أسباب اختيار الموضوع: تكمن أسباب اختيار الموضوع البحث فيما يأتي:

- بروز تبعية كبيرة لقطاع المحروقات مما خلق عدم استقرار اقتصاد الجزائري؛
- أثر الكبير لتغيرات في الاقتصاد العالمي (أسعار البترول) على حياة المواطن الجزائري؛
- دور الإنفاق العمومي في بعث الاقتصاد الحقيقي كبديل عن الاقتصاد الريعي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في تحليل العلاقة بين الجباية البترولية والإنفاق العمومي، وذلك من خلال دراسة تحليلية ومقارنة تطور المتغير بتابع ، ويسهل لنا تقديم نموذج وبديل لتغطية الجباية البترولية، من خلال عملية إحلال الجباية العادية مكانها، إضافة لدور الإنفاق العمومي كأحد الحلول الاقتصادية الفعالة لتحريك الاقتصاد الحقيقي وذلك في ظل تدهور أسعار المحروقات.

أهداف الدراسة:

- الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالجباية البترولية والإنفاق العموم؛
- التعرف على أخر الإحصائيات للجباية البترولية والإنفاق العمومي؛
- محاولة إيجاد حلول لاستقرار الاقتصاد من خلال وضع بديل للجباية البترولية.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

أولا: ماهية الجباية البترولية

1 تعريف الجباية البترولية

رغم الاختلاف في الأنظمة الجبائية البترولية لعدد من الدول، وذلك حسب التشريعات المطبقة في مجال المحروقات لكل بلد، إلا أنه توجد قواعد عامة تتفق عليها تلك البلدان بحيث تسهل في إعطاء تعريف للجباية البترولية، ومنه نعطي بعض التعريفات كما يلي:

" إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل ترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك للدولة [1]"؛

ويمكن تعريفها على أنها " اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل[2]"؛

" إن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس أنها مقابل من طرف الدولة لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك للدولة"؛

"عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها[3]."

و مما سبق يمكن القول أن الجباية البترولية تعبر عن مختلف الضرائب التي تحصل عليها الدولة مقابل منح ترخيص لاستغلال ما يوجد في باطن الأرض من محروقات في مختلف المراحل، من الاستخراج إلى غاية عملية البيع.

2 النشاطات الخاضعة للجباية البترولية

اعتمادا على المواد 35.34 [4]من قانون المحروقات فإن الجباية البترولية تطبق على النشاطات التالية:

- عمليات التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها؛
- نقل المحروقات عبر القنوات؛
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها، ويطبق هذا النوع من الجباية على المؤسسات التي تمارس النشاطات المذكورة أعلاه سواء كانت شركات وطنية أو أجنبية.

ثانيا: ماهية الإنفاق العمومي:

1. **تعريف الإنفاق العام**

"مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها [5]".

"النفقة العامة هي جزء من المال يمكن أن يكون نقديا أو عينيا، تقوم الدولة أو من ينوب عنها، بإخراجه قصد تحقيق نفع عام حقيقي[6]".

"تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة [7]".

"تلك المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة[8]".

"الإنفاق الحكومي هو كمية الدولارات التي تنفق عل كل المستويات الحكومية لشراء السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات الفائدة [9]".

2. **التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة**

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد،

ومن الطبيعي أن تتعدد تقسيمات الإنفاق العام، بالنسبة للاقتصاديين، أو من جانب الدولة أو أجهزتها، حيث أن كل تقسيم يستند إلى معيار معين، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي [10]:

أ - النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية؛

ب -التقسيم الوظيفي للإنفاق العام؛

- ❖ النفقات الاقتصادية.
- ❖ النفقات الإدارية.
- ❖ النفقات الاجتماعية.

ج -النفقات العادية والغير عادية؛

د - النفقات المحلية والغير المحلية؛

وهذه التقسيمات تتركز على الجانب العملي، ولكن المهم في كل ما سبق النفقة الحقيقة التي يكون لها مردود بعدي على الاقتصاد حيث كون سبب في تطور حجم الطلب الكلي ومنه ارتفاع في الدخل الوطني الخام.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية :

ولكي يسهل تحديد أثر الجباية البترولية لابد من مقارنة الاعتمادات المالية الموجودة في الجدول "ج" لقانون المالية لسنوات الدراسة مع التقدير العام للجباية البترولية الموجود في الجدول "أ" الخاص بقانون المالية، ابتداء من سنة 2014 حتى سنة 2018 وهذا ما قمنا به في بحثنا هذا، وبعده قمنا بتفصيل في التحليل وذلك بمقارنة سنوات السابقة وتطور الجباية والإنفاق الاستثماري.

1/- تطور الجباية البترولية والإنفاق في الاستثمار العمومي للفترة 2014-2018:

جدول رقم (- 1-): تطور الجباية البترولية وإعتمادات الاستثمار العمومي في الجزائر (2014-2018).

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الاستثمار العمومي	2050345900	2802093730	2403393315	1620430620	2175012423
الجباية البترولية	1577730000	1722940000	1682550000	2200120000	2776218000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية من 2014إلى 2018

كما يمكننا تمثيل إحصائيات الجدول السابق في شكل منحنى لمعرفة مسار تطور حجم الجباية البترولية وإعتمادات الاستثمار العمومي للجزائر وأهم التغيرات الحاصلة فيه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (1): يبين تمثيل بياني تطور الجباية البترولية وإعتمادات الاستثمار العمومي في للجزائر للفترة (2014-2018).

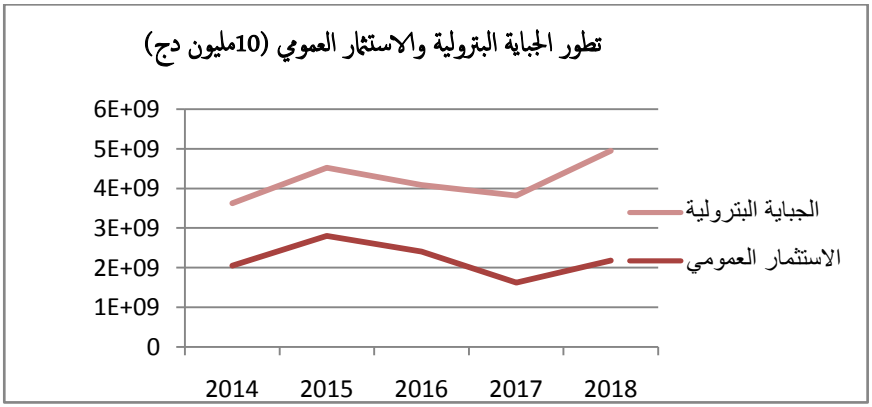

التحليل: إن المتأمل للمنحنين يلاحظ توازي المنحنين بحيث إذا كانت الجباية البترولية في حالة تزايد لابد أن يكون الاستثمار العمومي في تزايد على امتداد سنوات الدراسة، حيث نجد أن للاعتمادات الموجهة للاستثمار العمومي متزايدة بين من بدية المدة لآخرها، وذلك للأهمية البالغة التي توليها الحكومة لهذا نوع من الاستثمارات، لما له من دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث نلاحظ أن ابتداء سنة 2014 كان الاستثمار

العمومي في تزايد مستمر، وذلك يتماشى بشكل متوازي مع أسعار البترول حيث بلغت الاعتمادات المالية أوجها سنة 2015، وذلك يرجع لعديد من الأسباب أهمها تواجد هذه السنة بين مرحلتين أساسيتان من برامج التنمية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة، وبعده أخذت في تراجع لتصل إلى أقل حجم سنة 2017 ، وذلك يرجع في الأساس إلى سياسة التقشف الذي نتجت عن انهيار أسعار البترول التي وصلت لأقل من 50دولار للبرميل، مما جعل الحكومة تقلل من برامجها التنموية عموما والاستثمار العمومي خصوصا وهذا ما كان له الأثر البليغ على شرائح كثيرة من المجمع، ولكن مع الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول مؤخرا وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة ما تعلق با تجارة الخارجية، توجهت الحكومة غلى زيادة وضع إجراءات ورفع حجم اعتمادات الاستثمار العمومي وهذا ما يظهر جليا في جدول "ج" لقانون المالية 2018، والشيء الذي لا يختلف فيه أثنين هو العلاقة الكبيرة لدرجة التوازي بين الحصيلة الجبائية

البترولية واعتمادات المخصصة لإنفاق الاستثماري العمومي.

1 **قطاعات الاستثمار العمومي(اقتصادي،اجتماعي):** إن من المميز الاستثمار العمومي أنه يتكون في الغالب من قطاعات اجتماعية، أي يمتاز بالبعد الاجتماعي، ولذا ارتأينا أن نفصل في مكوناته لكي نحكم على اثر التدابير الجديدة، حيث قمنا بوضع أهم القطاعات التي يتضمنها الاستثمار العمومي في الجزئر، وذلك ابتداء من 2014 إلى غاية 2018.

جدول رقم (- 2-): تطور إعتمادات قطاعات الاستثمار العمومي في الجزائر (2014-2018)

السنة	الصناعة (1000دج)	المنشآت القاعدية الصناعية(1000دج)	المنشآت القاعدية الاجتماعية(1000دج	دعم الحصول على سكن(1000دج)	المخططات البلدية لتنمية(1000دج)
2014	2.820.500	781.640.900	236.615.100	127.536.000	65.000.000
2015	5.541.000	1.078.715.730	207.589.800	293.678.000	100.000.000
2016	7.373.410	685.704.445	113.120.472	469.781.674	60.000.000
2017	2.757.000	366.811.100	60.482.110	287.257.000	35.000.000
2018	7.399.089	636.529.424	89.381.082	384.892.820	100.000.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية من 2014إلى 2018

التحليل: نلاحظ من الجدول أن الحكومة تعطي أهمية بالغة للقطاع الاجتماعي، حيث يشكل أكثر من نصف مجموع الاستثمار العمومي في الجزائر، وهذا يرجع في الأساس إلى البرامج والمخططات التنموية، حيث نجد أن المنشآت الصناعية أيضا لها اعتمادات لا بأس به، وذلك أيضا يدخل في التوجه العام لسياسة الدولة التي تبحث عن بديل لقطاع المحروقات، والذي يشغل بحثنا هو اثر قانون المالية الجديد على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما صورناه في الاستثمار العمومي، حيث نرى أن القانون يحمل في طياته خاصة إذا تأملنا الاعتمادات المالية نوع من التحسن خلاف لسنة 2017 وهذا يرجع في الأساس لتحسن أسعار المحروقات.

والهدف من معرفة مكونات الاستثمار العمومي، هو أساس البحث حيث العلاقة نعم شديدة الارتباط بين الجباية البترولية والإنفاق على الاستثمار العمومي ولكن الهدف هو كشف هشاشة الاقتصاد الوطني وارتباطه أمنه واستقراره الاقتصادي با سعار البترول ومنه العوامل الخارجية

الخاتمة:

نشير في الأخير إلى أنه لابد أن يقوم الإنفاق العمومي بالدور المنوط بها بأكمل وجه خاصة في المشاريع التنموية التي يعتمد عليها بشكل كبير لإنجاح

السياسة العامة للدولة، إضافة إلى هذه الاستثمارات العمومية نحتاجها في الوقت الراهن كمصدر لتمويل الاقتصاد من خلال مجموع الأموال التي تضخ في لدورة الاقتصادية، في ظل التراجع الرهيب للمداخيل وتآكل الاحتياطات المالية، وهذا بهدف تجنب أي اختلالات تصيب الاقتصاد الوطني قد تنتقل إليها جراء الاعتماد الكبير على الموارد المتأتية من عائدات البترول.

إن ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و ملائمة توجهات التشريعية والقانونية، ومرونتها يجب أن تتلاءم مع جميع التغيرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية والوطنية والدولية على حد سواء، وخاصة وما جاء في بحثنا أي أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة 2014-2018 ،وحجر الزاوية في كل ما سبق استغلال الإنفاق العمومي لصالح الاقتصاد عموما والطبقة محدودي الدخل خصوصا.

الإحالات والهوامش :

1 – سمير بن عمور، **إشكالية الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005-2006.، ص60.

2 – هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.، ص12.

3 – عبد الكريم دحو، مزوري الطيب، **أثر السياسة الجبائية الثنائية على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011**، ملتقى العلمي الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2014 م، ص5.

4 – المادة 35/34 من قانون 86 – 14 المتعلق بالمحروقات الصادر في 19 أوت 1986.

5 - جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، **2010م**، ص29.

6 - صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي**، دار الفجر، القاهرة، **2006م**، ص 503.

7 - سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، **2003م**، ص27.

8 - محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة، عمان، **2011م**، ص260.

9 - روبرت بارو، **الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، عمان، **2013م**، ص362.

10 تاتي محمد، **أثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، **2009/2010**، ص ص 9-8.

قائمة المراجع:

- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، **2003م**.
- المادة 35/34 من قانون 86 – 14 المتعلق بالمحروقات الصادر في 19 أوت 1986.
- تاتي محمد، **أثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، **2010/2009**.
- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، **2010م**،
- روبرت بارو، **الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، عمان، **2013م**.
- سمير بن عمور، **إشكالية الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005-2006.
- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي**، دار الفجر، القاهرة، **2006م**.

- عبد الكريم دحو، مزوري الطيب، **أثر السياسة الجبائية الثنائية على بعض المتغ- يرات الاقتصادية مع التركيز على تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011**، ملتقى العلمي الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2014 .
- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة، عمان، **2011م**.
- هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2008-2009.**